حزب البعث العربي الإشتراكي

القطر العراقي

أمة عربية واحدة

ذات رسالة خالدة

وحدة حرية إشتراكية

وثائق مختارة من تاريخ الحزب

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الخامس

١٣ ـ ٢٤ ايلول ١٩٦٣

منشورات الطليعة

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة
القطر العراقي — ذات رسالة خالدة

التقرير السياسي
كما اقرته اللجنة السياسية في المؤتمر القطري
ايلول ١٩٦٣

المقدمة

أيها الرفاق

ان البذور التي تغرسها أي حركة تقدمية في المجتمع ، لايمكن أن تعطي نتائجها مباشرة ولابد لذلك أن تتوفر في الحركة المقدرة على انماء تلك البذور الثورية ، ولابد لها أيضاً من أن تحافظ على اندفاعها الثوري وزخمها القوي المتأتي من الثورة نفسها ، وان لاتجهض امكانيات التحويل في المجتمع بالدخول في مساومات تقضي على البذور التي غرستها الثورة وحركتها التقدمية من جهة أخرى .

أيها الرفاق :

ان الظروف السياسية القاسية التي مر بها قطرنا بعد الثورة لاتبرر عدم وجود خط سياسي وتطبيقي للعمل . ان خطة العمل المطلوبة على ضوء استلام الحزب السلطة في سوريا والعراق تفرض خطة واحدة في خطوطها الأساسية لكلا القطرين . وهذا المطلب تفرضه :

أولاً : عقيدة الحزب ، وتفرضه ثانيا ، تجنب أي تناقض في سلوك الحزب في القطرين . وان التذرع بوجود بعض اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين القطرين لايمكن أن تكون عائقا يحول دون وضع تلك الخطة الواحدة . أن ايماننا هذا بضرورة وضع خطة عملية موحدة يجعلنا أن نعتبر هذه الدراسة مجرد اقتراحات يتبناها المؤتمر القطري ليصار إلى وضع ستراتيجية كاملة لعمل الحزب في المؤتمر القومي .

العوامل المؤثرة على الخطة :

١. القوى الاجتماعية والسياسية .
٢. الوضع الحزبي .

أولاً : ان ميزان القوى في الوطن العربي قد تغير لصالح الشعب العربي . وان التغيير الجذري الذي كان لحزبنا فيه دور طليعي بذكه معقل الرجعية والشعوبية والانعزالية في العراق وهدم الجدار الانفصالي الذي فرضته الرجعية على القطر السوري ، ان هذا التغيير يعني القضاء على مصالح الاستعمار وحليفته الرجعيه العربية وتهديد مواقعها في الاقطار الأخرى . وان هذا التغيير يثير قلق الاستعمار على مصالحه التقليدية ، ويبعث القلق والرعب في قلوب الرجعيين والرأسماليين والاقطاعيين ، اعداء أي تغيير جذري في اسس المجتمع الفاسد القائم عليه ويدفعهم إلى الامعان في تآمرهم وتخريبهم .

ثانياً : ان جماهير الشعب العربي تتطلع إلى تجربة ثورية جديدة بقدر ماهي ديمقراطية وهي تترقب اليوم حزبنا العظيم الذي مارس النضال عشرات السنين والذي تهيأت له كل الظروف لأن يقوم بعملية تحويل جذرية وديمقراطية في القطرين العراقي والسوري ، تبلور مطامح الجماهير . ان أي خيبة امل يسببها فشل الحزب ستدفن – إلى سنين عديدة – امل الجماهير في إقامة تجربة ثورية عربية ناضجة مكتملة تساهم في عملية التصحيح والتفاعل على مستوى الوطن العربي كله . وان أي موقف ضعيف هزيل للحزب يهدد ليس فقط طموحه إنما يهدد طموح كل الجماهير العربية .

ان الانشغال بالأمور الجانبية تخدم اعداء الشعب والثورة في عملية تجميد الثورة وحرفها عن طريقها الاصيل ، طريق الاشتراكية والديمقراطية والوحدة .

ثالثاً : ان أي خطة للعمل لاتملك أداة تنفيذية ثورية معرضة للفشل والهزيمة . ان أداة خطتنا هي التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري المتفتح . (وان الخطة التنظيمية والشعبية قد كفلت تحقيق ذلك) .

رابعاً : ان للقوى المعادية تأثيرات نسبية على الخطة وتلتقي مع السلوك الانتهازي الذي يبرز في كل الثورات إلى جانب أمراض الثورات في التردد والفردية من جهة ثانية .

خامساً : التركة الثقيلة الملقاة على الثورة من العهدين الملكي والديكتاتوري على مستوى المجتمع والادارة والاقتصاد .

سادساً : تقييم المرحلة السابقة :

ايها الرفاق : ان وضع اية خطة سياسية عامة تنبثق عن واقع الحزب والظروف الموضوعية المحيطة به وعلى هذا الأساس لابد لنا من استعراض مركز في تقييم المرحلة السابقة :

أولاً : لقد قامت ثورة الرابع عشر من رمضان نتيجة للعمل الشعبي المرير في العهدين الملكي والديكتاتوري ونتيجة لتلاحم جهود كل القطاعات الشعبية والعسكرية بقيادة حزبنا المجاهد .

ثانياً : لقد خططت الثورة ونفذت من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي .

ثالثاً : لقد سارت الثورة بشكلها الطبيعي في الشهرين الاوليين من عمرها ، وخاصة في محاربة بعض القوى المعادية للثورة وهم الشيوعيون .

رابعاً : لم تتمكن القيادة القطرية للحزب من وضع صيغة واضحة تثبت علاقة الحزب بالحكم بالاضافة لعدم تمكنها من تقديم خطة سياسية بمستوى المرحلة .

خامساً : برز عدم انسجام مابين الحزب والمجلس الوطني عند اقرار تعديل قانون الاحوال الشخصية رغم تثبيت رأي المنظمات الحزبية بذلك ، لأسباب ذات مساس بحماية العهد القائم .

سادساً : لافتقار الخط السياسي الواضح للثورة والحزب وافتقار المركزية على الحكم والحزب وانشغال الجهاز الحزبي والحكومي في القضايا اليومية ، بدأ التفكك والتسيب والتناقض يظهر على جميع المستويات الرسمية والشعبية والحزبية .

سابعاً : وصل التناقض إلى ذروته واختتم في التعديل الوزاري الأول الذي يعتبر ابتعادا عن المنطق الثوري السليم .

ثامناً : توقفت الثورة في مكانها الأول ، واصاب الحكم الخوف والتردد مما جعله يحاول انتهاج سياسة الترضية لجميع الأطراف وتجسد هذا في المجلس الاستشاري المقترح الذي يضم الرجعية بكل فصائلها إلى جانب بعض السياسيين المحترفين بالاضافة إلى المنظمات الشعبية .

تاسعاً : لم تتمكن الخطة السياسية السابقة من تسيير الحكم ضمن وجهة محددة بل استمر على تناقضه وتردده بسبب اشتداد الازمة على المستوى الرسمي والحزبي .

عاشراً : تمكنت الخطة السياسية والتركيب الحزبي الجديد أن يعيد للحزب الثقة بنفسه واعطت للعمل الحزبي نوعا من الانطلاق والانفتاح .

حادي عشر : ثبت فشل سياسة (الائتلاف مع جميع الأطراف) بشكل عام .

ثاني عشر : لم تكن الانجازات خلال المرحلة بالمستوى المطلوب . بالاضافة إلى عدم كونها ضمن خط واحد مرسوم (قانون الاحوال الشخصية . المجلس الاستشاري ، اطلاق سراح بعض وزراء قاسم) .

القوى الطبقية والسياسية وموقف الحزب منها

اولا: الفئات المعادية :

أ. القوميون العرب .

ب. العربي الاشتراكي .

ج. الرابطة القومية .

د. الوحدويون الاشتراكيون .

هـ. الاخوان المسلمون وجبهة التحرير الإسلامي وماشابهها .

ان هذه التجمعات – ما عدا حركة القوميين العرب – تجمعات هزيلة ينحصر نفوذها المحدود في مناطق معينة من القطر وتتخذ اسماء مختلفة . وهؤلاء يمكن تصفيتهم عن طريق عزلهم جماهيريا وفضحهم كاشخاص ومعاقبتهم كافراد لا كتكتلات سياسية عند اتخاذهم مواقف معادية من الحزب والثورة. وتوصي اللجنة بجرد القوى السياسية والاجتماعية المعادية للثورة أو المعرقلة لمسيرتها في كل منطقة أو لواء ودراسة نقاط الضعف فيها والتخطيط لعزلها عن الجماهير واضعافها وتعبئة الجماهير للمساهمة في تصفيتها وذلك بالاسلوب التالي :

١- ضرب قياداتها وكشف وتعرية قادتها أمام الرأي العام .

٢- تنظيف القطاع العسكري منهم بصورة نهائية وبشكل جدي .

٣- محاولة كسب بعض وجوههم باغرائهم .

٤- الانفتاح على قواعدهم ومحاولة كسبهم باشراكهم بالوظائف ضمن مصلحة الحزب وتخطيطه .

ثانياً : الشيوعيون . يشكل هؤلاء أكبر قوى تقف في وجه الثورة رغم الضربات المميتة التي وجهت لهم لامتدادهم إلى طبقات لم نتمكن من الوصول اليها في السابق ، ولاعتمادهم على ايديولوجية واضحة ورصيد ودعم خارجي ولعدم تمكننا من امتصاص شعاراتهم الشعبية بالشكل المطلوب . لذلك يمكن معالجة قضيتهم كما يلي :

أولاً : ضرب كل تنظيم جديد لهم بشدة وحزم وضرب قيادتهم وكوادرهم المتبقية في مناطق بعيدة .

ثانياً : دراسة قضايا الموقوفين الآخرين واطلاق سراح من لايشكل خطورة على الثورة ضمن فترات سياسية مناسبة .

ثالثاً : من الضروري رفع كل الأساليب القسرية بحق الذين سايروا الحزب الشيوعي أثناء مدهم المعروف وخاصة غير الحزبيين المنظمين منهم .

رابعاً : امتصاص الفئات اليسارية والنظرية التي كانت ملتفة حولهم .

ثالثاً : البارتيون والانفصاليون .

ثبت تآمر هذه الفئة وشهرها السلاح ضد الثورة لذلك يجب تصفيتهما والقضاء عليهما بأسرع وقت ممكن مع عدم فسح المجال لاعتبار قضية هؤلاء هي قضية الاكراد على العموم وذلك بتبني وتطبيق بعض شعاراتهم القومية الإنسانية دون التفريط بوحدة الوطن وبالقضاء على النظرة العنصرية . ونؤكد على تطبيق نظام اللامركزية في الحكم واعمار مناطق الشمال وتشجيع التنظيم الحزبي والشعبي للاكراد ضمن الخط السياسي العام للثورة . مع محاولة اشراكهم في تعمير الشمال .

ملحق بموضوع الاكراد

توصية عن المؤتمر .

١. اسناد حكومة الثورة في اجراءاتها لقمع حركة التمرد المسلح في الشمال ، ماديا ومعنويا وبواسطة وسائل الاعلام .

٢. حماية منشئات النفط والكهرباء والسدود الواقعة في المنطقة الشمالية باسكان من يوثق بهم من أبناء الشعب العربي على أن لا يتم ذلك على أساس عشائري .

٣. اسكان العوائل التي شهرت السلاح بوجه الحكومة والثورة في المناطق الجنوبية وابعادها عن الاحتكاك بالمناطق الكردية ومناطق الحدود الايرانية والتركية والسورية .

٤. القيام بعملية واسعة النطاق وعلى صعيد المنطقة الشمالية بصورة خاصة غايتها نزع السلاح التام الشامل من أبناء العشائر سواء منها الكردية أم العربية ، وذلك للقضاء على أية محاولة تآمرية قد يقوم بها أحد المغامرين باسناد من القوى العشائرية الرجعية العميلة المتمثلة بالشيوخ الخونة .

٥. إعادة النظر بتوزيع مخافر الحدود والقوات المسلحة في الشمال لمنع أي تسلل عبر الحدود سواء اكان التسلل كرديا أم شيوعيا أم اعجميا .

رابعاً : الرجعية .

تشمل الفصائل التالية :

أ. الاقطاعيين

ب. الرجعية الدينية

ج. البرجوازية المحتكرة

سنوفي الموقف المطلوب منها في باب آخر .

خامساً : جماعات سياسية محترفة وأخرى عميلة للاستعمار عبر طريق محدود المعالم من الممكن ضربهم بحزم وعزلهم سياسيا ، أمثال الجادرجي ، وسياسيي العهد الملكي المندثر ، والوطني التقدمي .

سادساً : الفئات المتمردة والتي من الممكن التعاون معها :

أولاً : جماعة حسين جميل

ثانيا : جماعة الاستقلال

ثالثاً : القوميون المستقلون

رابعاً : مجموعات من المثقفين المستقلين

خامساً : البرجوازية الصغيرة مع الأخذ بنظر الاعتبار تشتتها بين هذه الفئات وبين جماهير الحزب وتشمل (صغار التجار والحرفيين والموظفين الصغار) .

سادساً : قواعد الوطني الديمقراطي التي لم تتلوث بالحزب الشيوعي ولم ترتبط به وان هذه الفئات مستعدة لخدمة الثورة اومعاداتها بناء على موقف الثورة منها .

سابعاً : جماهير الثورة .

وهي جماهير الحزب والمنظمات الشعبية الملتفة حوله من عمال وفلاحين وكسبة ومثقفين وعسكريين وثوريين . وان للصلات الوثيقة بين الحزب وهذه القطاعات قبل الثورة وبعدها يتطلب :

أولاً : قيادتها وتوجيهها حسب متطلبات الثورة في المرحلة الحالية .

ثانياً : توعيتها وتثقيفها بالشعارات المرحلية للحكم ، مثل :

١. دعم وتثبيت الحكم الثوري

٢. الاعتماد على الجماهير ومنظماتها هو الاساس في دعم الحكم

٣. دعم الاخوة العربية الكردية

٤. تصفية الاقطاع واقامة علاقات زراعية اشتراكية

٥. تصفية الاحتكار الاقتصادي (التجاري والصناعي)

٦. التصنيع بواسطة الدولة

وشعار أساسي ورئيسي :

(دعم وتثبيت الحكم باقامة الركائز الأساسية للاشتراكية والاعتماد الكامل على جماهير الشعب وضرب اعدائها) .

وان هذه القوى الطبقية تعتبر بشكل حتمي قاعدة الثورة الاساسية في النضال الثوري في سبيل الاشتراكية والوحدة . وان كل محاولة لاتباع سياسة سطحية اصلاحية تحاول خلق نوع من التوازن بين الطبقات المستغلة وبين هذه الطبقات (باعتبارها قاعدة الحزب) ستؤدي إلى فشل سياسة الحزب وزيادة عزلته . وان الطبقات المستثمرة لايمكن أن تقف بجانب الحزب بل ان وقوفها إلى جانبه يجب أن يدفعه إلى التشكيك بصحة السياسة التي ينتهجها الحزب . ان الزعم بامكان السير بسياسة توازن الطبقات ريثما تقوى قواعد الحزب وتتوسع خرق فاضح لمبادئ الحزب من جهة كما إنه لن يؤدي إلى توسيع صلاته بالجماهير من جهة اخرى .

ان التفاف الجماهير حول الحزب سيأتي عبر الكفاح اليومي في سبيل الاشتراكية وسيكون نتيجة للثورة الاشتراكية الجذرية التي يقودها الحزب ، وبدون هذه الثورة الاشتراكية سيخون الحزب مبادئه من جهة وسيعزل نفسه عن الجماهير من جهة أخرى .

وان التذرع بأي خطر سيوقف النضال ضد الرجعية وسيؤدي بنا إلى خطر أكبر واشد هو خطر المؤامرات الرجعية واساليبها التخريبية في سائر المعالجات .

إن الخطر الحقيقي الجدي الدائم هي الرجعية ومعركتنا معها أولاً وآخراً . فإنها وان كانت تحني راسها للعاصفة الثورية إلا أنها لن تلبث أن تحاول استجماع قواها للارتداد على الثورة من جديد . وهكذا ستدفع السياسة الوسيطة (وهي سياسة انتهازية بالاساس) إلى انعزال الجماهير عن الثورة. ان عزل القوى الطبقية المعادية للثورة الاشتراكية عزلا تاماً ضرورة يفرضها الواقع . وان هذا العزل يجب أن ياخذ شكله العملي الفعّال من جهة أخرى .

ان العزل الواسع القاسي ليس ضرورة لانتزاع السلاح من الرجعية وافقادها امكانيتها للتآمر فحسب بل تفرضها ضرورة وضعها في عزلة تامة عن جماهير الشعب ، لكي تفقد تاثيرها المعنوي والمادي على الجماهير بصورة نهائية وكاملة .

وأخيراً يمكن ربط المنظمات الشعبية والحزب بجبهة قومية شعبية تعتبر القيادة السياسية للقطر.

التحويل الاشتراكي

ان طبيعة الحكم هو حكم ديمقراطي شعبي في المرحلة القريبة القادمة والذي يعني :

١. انها مرحلة التحول نحو الاشتراكية وذلك بالبدء بتغيير العلاقات الاجتماعية من علاقات اقطاعية أو شبه راسمالية إلى علاقات تهيء لقيام المجتمع الاشتراكي .

٢. انها مرحلة حماية الثورة وذلك بفتح اوسع المجالات أمام الجماهير والمنظمات الشعبية للمشاركة في حماية الثورة والتخطيط لمسيرتها على مختلف الابعاد .

٣. ان الديمقراطية في هذا المجتمع تتمثل في افساح اوسع المجالات أمام الجماهير التي لها مصلحة بالثورة ، مع تحديد مهام الثورة في هذه المرحلة بميثاق (الميثاق الشعبي الديمقراطي) يصل إلى تحقيقه واعداده من قبل المؤتمر القطري على ضوء توصيات المؤتمر العام ، على أن يضيق الخناق ويعزل كل من لايلتزم بهذا الميثاق ، ويعتبر من اعداء الثورة الذين يجب تصفيتهم وعزلهم جماهيريا .

٤. ان التحول الاشتراكي للمجتمع يقتضي تحديد خطط مرحلية واضحة ضمن استراتيجية الحزب والحكم في تكوين النموذج الحضاري لدولة البعث الاشتراكي . ويمكننا تحديد بعض النقاط التالية كخطوة عامة لذلك :

أولا: في القطاع الزراعي :

أ. تعديل قانون الاصلاح الزراعي بشكل ينسجم مع تفكيرنا الاشتراكي (التعويض ، الحد الأعلى للملكية)

ب. مصادرة اموال واملاك الاقطاعيين الخونة الذين ثبت تآمرهم وعرقلتهم لمسير الثورة .

ج. تسيير الانتاج الزراعي في الأراضي المستولى عليها " حسب تجربة الجزائر " وحسب نفس النظام الانتاجي السائد ، على أن تعتبر الأرض التي يملكها ويديرها الاقطاعي وحدة انتاجية تدار من قبل فلاحي الأرض بواسطة جمعيتهم التعاونية .

د. تطبيق ما جاء في المنهاج المرحلي بخصوص القضايا الزراعية .

ثانيا : في القطاع الصناعي :

١. توسيع القطاع الصناعي العام حسب التنهيج الصناعي للمرحلة .

٢. نظرا لضعف مساهمة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية وتخوفه الدائم من الاتجاه الاشتراكي للثورة نقترح :

أ. تشجيع المواطنين على المساهمة في سندات المشاريع الصناعية والانشائية (يحدد الحد الأعلى لقيمة السندات).

ب. اشتراك القطاع العام بنسبة تزيد على النصف (٦٠%) في القطاع الخاص .

ثالثا : في القطاع التجاري

لتخوف البرجوازية المحتكرة الدائم من التحول الاشتراكي للمجتمع وثبوت محاولاتها المعرقلة للثورة لذلك نرى من الضروري الحد من تصرفاتها واستغلالها واحتكارها عن طريق :

أ. تأميم المصارف وشركات التأمين مع مراقبة رؤوس الأموال مراقبة دقيقة .

ب. تحديد حد أعلى لرأس المال الخاص بوضع ضرائب تصاعدية .

ج. تأميم التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية بشكل يمنع الاستغلال ويحمي المستهلكين .

د. توسيع وتطوير مصلحة المبايعات الحكومية ، رفعا للاستغلال وحماية للمستهلكين ريثما يتم التأميم .

هـ. تشجيع التجار والحرفيين الصغار .

في الحزب

ان الحزب هو العمود الفقري للحركة التقدمية العامة ، وللحكم الشعبي الجديد ، لذلك من الضروري تطويره وتوسيعه ليشمل جميع القطاعات الشعبية حسب الخطة التنظيمية والشعبية المقرة من المؤتمر العام للحزب .

علاقة الحزب بالحكم

١. نرى اشراك القيادة القطرية بمجموعها في المجلس الوطني ، على أن تجتمع القيادة القطرية اجتماعات دورية قبل حضورها إلى اجتماعات المجلس لمناقشة الخطوط العامة للقضايا المطروحة . وعلى القيادة توحيد رايها في كل القضايا الرئيسية داخل المجلس .

٢. تقترح اللجنة عدم اشراك أكثر من ثلث القيادة القطرية في مجلس الوزراء .

٣. إذا كفلنا بهذا الارتباط سيطرة قوية من قبل القيادة على الهيئة التشريعية العليا في القطر ، فلا ملانع ابدا من ادخال عناصر فنية أو مستقلة للوزارة ، شرط أن تتحمل كافة مسؤولية القرارات الثورية أثناء تنفيذها . ويتحتم علينا تصفية الجهاز الاداري وتطويره وتطعيمه بالعناصر الثورية النظيفة – بتطبيق خطة مكتب الشؤون العامة – ليكون أداة ثورية سليمة للتطبيق الاشتراكي .

٤. تثبيتا لنظام الثورة الاشتراكي الديمقراطي نؤكد باخذ بنظام اللامركزية في الحكم ، وتشكيل المجالس الشعبية في المحافظات والالوية .. الخ .

٥. توصي اللجنة بخلق الظروف الملائمة من جميع الجوانب للتهيئة لاعلان حكم الحزب .
٦. المجلس الوطني هو شكل لنظام ، ويمكن إجراء تبديلات عليه وادخال صيغة جديدة .
٧. القيادة القطرية تعتبر المكتب السياسي للمجلس الوطني .

السياسة العربية

ان حزبنا الذي قاد منذ عشرات السنين الوحدة العربية الشاملة ذات المحتوى الديمقراطي الاشتراكي الشعبي يتحمل اليوم مسؤوليته المباشرة بتحقيق تلك الدعوة . ولقد ساهم حزبنا مساهمة فعالة واساسية بتحقيق أول وحدة بين قطرين عربيين ، وبالرغم من انتكاس تلك الوحدة وسقوطها فقد كان لها أثر ايجابي عميق على مجرى تطور النضال الوحدوي واصبح شعار الوحدة شعارا جماهيريا واسع الانتشار واصبحت الجماهير تقيم الحركات والقادة من خلال هذا الشعار . وجاء الانفصال الرجعي وحكم قاسم الاسود ليقوما بمحاولة لخنق شعار الوحدة ، وكان أن اختنق الانفصال واختنق قاسم بشعار الوحدة وبايدي اداة الوحدة حزب البعث العربي الاشتراكي وطرح حزبنا شعار الوحدة الثلاثية وقامت المفاوضات واتفق على ميثاق ١٧ نيسان.

إلا أن عبد الناصر واجهزته قد رفضوا التعايش الايجابي مع تجربة جديدة يدعو إليها الحزب وبالرغم من أن ميثاق ١٧ نيسان قد وفر الظروف الموضوعية لهذا التعايش والتفاعل. إلا أن عبد الناصر قد حاول أن يلغي هذه الظروف الغاء عمليا عن طريق قلب ميزان القوى لصالحه في سوريا ولما فشل في ذلك اعلن انسحابه من الوحدة الثلاثية واعلن رفض التعايش مع ثورتي ٨ آذار و ١٤ رمضان واتخذ مواقف عدائية ضدهما وضد الحزب ووصل إلى درجة التآمر .

لقد فرض عبد الناصر على الحزب صراعا عنيفا لاتبرره سوى طبيعة حكم عبد الناصر الفردي، وان الحزب، شعورا منه بالمسؤولية التاريخية الكبرى الملقاة على عاتقه وبالنظر لطابعه الشعبي الاشتراكي ، لابد أن يواجه الظروف الجديدة بمواقف قائمة على الاسس التالية:

١. قطع الطريق نهائيا أمام أي محاولة تسلطية يبذلها عبد الناصر بلا تردد وبلا هوادة وفي نفس الوقت محاولة حصر حدود المعركة بشكل لاينعكس اذاها على القضية العربية الكبرى في هذه الظروف الدولية الحرجة ، وبصورة خاصة يواجه الشعب العربي في هذه المرحلة مؤامرة تحويل مجرى نهر الاردن .
٢. متابعة الحزب في تقوية مواقعه في صفوف الجماهير وتنظيمها والعمل على بناء تجربة ثورية جديدة . وبقدر نجاح الحزب في هذه المهمة يزداد التفاف الجماهير حول الحزب .
٣. ان منطلقات الحزب الوحدوية الصحيحة تدعوه إلى متابعة النضال الوحدوي وتحقيق خطوة وحدوية بين سوريا والعراق تؤمن مكانة الحكم وتقوية مواقعه ، وتكفل في الوقت نفسه ظروفا أكثر ملاءمة لبناء التجربة الثورية الجديدة التي تطمح إليها الجماهير ويدعو إليها الحزب . وعلينا أن لانحمل شعبنا الالام عشرات من السنين الأخرى ، وان نمضي بتهيئة الظروف باستمرار انطلاق الثورة وتخطي العقبات التي يضعها نظام عبد الناصر في طريقها .

ان طريق تخطي تلك العقبات هو :

أ. ان الانحرافات التي وقع فيها نظام عبد الناصر نابعة من عدم ايمان هذا النظام بالشعب وثقته بدوره لذلك ليس اقدر من حركتنا على فضح هذا النظام وتعريته بشكل موضوعي .

ب. ان فضح عبد الناصر فكريا وتبيان انحرافاته في وقت يستلم فيه الحزب الحكم في قطرين عربيين لم تعد كافية ، وان تجربة اشتراكية جديدة يقوم بها البعث تتجاوز كل ابعاد تجربة عبد الناصر واقامة وحدة تتخطى كل اخطاء الوحدة التي قامت مع عبد الناصر هي السبيل العملي الذي يبين جوانب السلبية في اشتراكيته والانحرافات في دعوته للوحدة .

د. ان حزبنا قد بقي منعزلا عن الأحزاب اليسارية في العالم وعن الاوساط الدولية التقدمية وهذا ما فسح المجال أمام عبد الناصر ليكون المثل التقدمي الوحيد للبلاد العربية وانطلاقة شعبها في هذه المجالات . ان خروج شعبنا من هذا الانعزال واتصاله المباشر مع تلك الحركات والاوساط سيهئ للحزب فرصا يفيد منها في كسب عدد أكبر من هذه الحركات للقضايا العربية وينتزع زمام المبادرة في هذه الاوساط من يد عبد الناصر .

هـ. الاهتمام بالتنظيم الحزبي في القطر المصري وبذل كل الجهود لإقامة نواة سليمة للحزب.

توصيات في الوضع العربي

١. ان عملية التهيئة للوحدة بين العراق وسورية ضرورية وذلك لانجاح هذه التجربة الجديدة والقضاء على كل التاثيرات السلبية مقدما وهذا يتطلب توضيحا للحركات الثورية العربية الأخوى وتوضيحا فكريا لكل الملابسات بالنسبة (لسياسة المحاور) .

٢. ان توحيد التنظيم الحزبي بعد الوحدة ودمجها في وحدة تنظيم واحدة يخلق الأداة المركزية على أعلى مستوى مما يسهل على الحزب اعداد وتنفيذ كل الخطوات اللازمة. وإذا تعذر ذلك فيجب أن يحصل اجتماع مشترك في كل شهر بين المجلسين أو القيادتين .

٣. المباشرة باقامة (جبهة تحرير فلسطين) تعتمد بالدرجة الاولى على عرب فلسطين، يهئ الحزب ميثاق هذه الجبهة ويكون الحزبيون الفلسطينيون نواتها وتقدم حكومتا العراق وسورية كل الامكانيات المادية لهذه الجبهة .

٤. ان الارتباط بين قضية فلسطين ووضع الاردن يجب أن يوضع ويدرس بصورة موضوعية، وذلك ان أي خطة جديدة لتحرير فلسطين يجب أن يسبقها خطة لجعل الاردن أداة ايجابية في خطة التحرر . ان النظام القائم في الاردن والامكانيات المعطلة في الضفة الشرقية هما من العوامل الأساسية في قضية فلسطين ، وان المعركة التي يخوضها شعبنا في الاردن ضد النظام الملكي هي معركة العرب الأولى في حربهم لتحرير فلسطين . وان الاردن هي الخط الأول الذي يجب على العرب اجتيازه في طريقهم إلى فلسطين . ولابد هنا من الإشارة إلى الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه جبهة تحرير فلسطين لمعركة الاردن .

٥. يدعو الحزب الدول العربية المتحررة بوضع مخطط شامل مدروس لتحرير فلسطين .

٦. نقترح تشكيل تنظيم فلسطيني قومي موحد (مكتب حزبي قومي) بين صفوف عرب فلسطين .

٧. تنمية وخلق منظمات شعبية فلسطينية في مستوى قطر العراق وسوريا (على الأقل) كبداية لجبهة تحرير فلسطين .
٨. أن يعمل الحزب على زيادة الروابط وتوثيق العلاقات بين الحزب والحركات الشعبية في الوطن العربي مع اسنادها ماديا ومعنويا كالاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ، ومؤتمر عمال عدن وحزب الشعب الاشتراكي ، حزب جبهة التحرير الجزائري ، والاتحادات الطلابية والمهنية والنقابية الأخرى داخل الوطن وخارجه .
٩. أن يعمل الحزب على تقوية منظماته في امارات الخليج العربي وتحقيق ارتباط متين معها ودعمها ماديا للوقوف بوجه الهجرة الايرانية لتلك المنطقة ، مع التأكيد على فروع الحزب الأخرى .

في السياسة الدولية

ان العزلة التي يعيشها الحكم لحد الآن لعدم تمكنه من تحقيق علاقات دولية متينة تنسجم ومصالحه مع دول العالم : المعسكر الشرقي – المعسكر الغربي – دول الحياد .

لذلك ترى اللجنة السياسية أن تطرح إلى المؤتمر ما يلي :

١. محاربة الاستعمار العالمي ومساندة الحركات التحررية في العالم .
٢. التقرب إلى المعسكر الشرقي ، وتخطي كل العقبات لذلك .
٣. العمل من أجل السلام في العالم عن طريق انتهاج الحياد الايجابي وعدم الانحياز .
٤. التأكيد على مساندة الحركات التحررية في افريقيا والعمل على بلورة الوحدة الافريقية على ألا تكون على حساب الوحدة العربية .
٥. إعادة النظر في الجهاز الدبلوماسي الخارجي (سفارة وملحقية عسكرية وثقافية) واجراء تطهير جذري بابعاد العناصر الرجعية والمعادية للثورة من صفوفه واشغال الوظائف في هذا المجال من قبل العناصر الطيبة .
٦. تقوية أجهزة اعلامنا في الداخل والخارج ووجوب الاستفادة من المؤتمرات السياسية والنشاطات الاجتماعية الداخلية والعربية والدولية لابراز تقدمية الحكم وتثبيت معاداته للاستعمار .

ويمكن الاعتماد بذلك على المنظمات الشعبية في الداخل ، والمنظمات الحزبية والشعبية في داخل الوطن العربي ، والوفود والمنظمات الطلابية والسفارات خارج الوطن العربي .

مشروع احياء وادي نهر الفرات في العراق وسوريا

لأهمية موضوع مياه الفرات وتنظيم استثمارها في القطرين اقر مجلس الوزراء في ٢٩/نيسان / ١٩٦٣ مقترحات وضعتها وزارة التخطيط لمناقشتها مع سوريا وتركيا . واوعز المجلس إلى وزير التخطيط لتلبية الدعوة الموجهة له لزيارة سوريا والتباحث مع المعنيين في مجال التعاون بين أجهزة التخطيط في البلدين . واقر المجلس مشروع اتفاقية من العراق لتنظيم استثمار مياه الفرات بين العراق وسوريا وهي انضاج للمقترحات التي ناقشها واقرها المجلس في جلسة

٢٩/ نيسان / ١٩٦٣[١] . ووصل وزير التخطيط إلى دمشق لهذا الغرض يوم ٣/ تموز / ١٩٦٣ إلا أن الوفد لم يتوصل إلى نتيجة .

وفي مستهل شهر ايلول وصلت إلى دمشق وفود زراعية لمواصلة تنظيم التعاون في مجالات الغابات والتشجير والاستفادة من خبراء القطرين . وزار دمشق وزير الاصلاح الزراعي العراقي في ١٦/ ايلول / ١٩٦٣ وبحث مع المسؤولين السوريين موضوع استثمار نهر الفرات [٢] ، ووضع اتفاقية ومقترحات لإقامة مشروع موحد لاحياء وادي نهر الفرات في العراق وسوريا كان مجلس الوزراء قد اقره في تشرين الأول من عام ١٩٦٣ ... وقد أعدت المقترحات بعد دراسة الملفات الخاصة بمشروع الفرات في العراق وسوريا ، وفيما يأتي نص تفاصيل المشروع الموحد :-

١. المقصود بمشروع احياء وادي الفرات :

أ. اعتبار المنطقة المحيطة بنهر الفرات في القطر السوري والمنطقة المحيطة به في القطر العراقي، التي ستستفيد من مشروع تخزين المياه في سد عنه ومشروع الفرات الأعلى، منطقة انمائية واحدة .

ب. احياء تلك المنطقة شبه الصحراوية من جميع نواحيها (الزراعة ــ تربية المواشي ، الاسكان ، (خصوصا تحضير البدو المجاورين) ، (المواصلات ، الخدمات الاجتماعية،... الخ) بواسطة مشروع موحد تنفذه هيئة عليا واحدة سورية – عراقية، "ذات صفة اعتبارية " ، وترصد له ميزانية خاصة يشترك فيها سوريا والعراق كل بنسبة استفادته من المشروع .

٢. أهمية المشروع :

أ. سياسيا وقوميا : من الضروري تضييق الفاصل الطبيعي الجغرافي الذي يفصل سوريا والعراق من الناحية السكانية وناحية المواصلات والممتد من أسفل الجزيرة العراقية والسورية إلى الحدود السورية – العراقية – الاردنية والمعروف بالبادية الشمالية في العراق وبادية الشام في سوريا . ويشكل مشروع احياء وادي الفرات السبيل الاقتصادي– الديمغرافي الوحيد لازالة ذلك الفاصل ، وتوحيد القطرين بشكل فعال أكثر بتأمين الاستمرار السكاني والمواصلات ، كما يساعد على توطين البدو واستيعابهم في المجتمع العربي الجديد بصورة موحده في سوريا والعراق .

ب. اقتصاديا : الجانب الاقتصادي " والجانب الفني أيضا " مدروس في كلا القطرين السوري والعراقي، وهناك مشروعان منفصلان لري وادي الفرات في سوريا وفي العراق ، ولذلك لالزوم لاثبات هذه النقطة هنا. اما توحيد المشروع فهو حتما سيوفر من كلفة المشروعين المنفصلين .

تقرير وزير التخطيط الذي زار سوريا والفنيين المرافقين له في شهر تموز :-

" ان كلفة المشروع هي أقل كلفة بعشرين مليون دينار عن كلفة مشروعي الري المنفصلين الموجودين حاليا في كل من سوريا والعراق ، وقسم من هذا الوفر الكبير يجب أن يستثمر في ربط

---

[١] مجموعة قرارات مجلس الوزراء ، قرارات شهري نيسان وحزيران ، المجلد العاشر .

[٢] المصدر نفسه ، قرارات شهر ايلول ، المجلد الحادي عشر .

سوريا والعراق بطرق مواصلات من النوعية العالية ، وقسم آخر في احياء المنطقة اجتماعيا وتحضير البدو .

٣. هناك سببان مهمان للإسراع في اقرار هذا المشروع على المستوى السياسي حتى يصار بعدها إلى تشكيل الهيئة العليا التي ستتولى تصميم وتنفيذ المشروع هما :

أ. ان سوريا قد دخلت في مفاوضات لعقد قرض مع المانيا الاتحادية لتمويل مشروعها المنفصل . والمعلوم ان المانيا تماطل سوريا في هذا الموضوع لأجل التاكد من استقرار الاوضاع في سوريا " سياسيا واقتصاديا " . ولذلك فإن دخول العراق في هذا المشروع الموحد سيساعد سوريا بشكل اساس على الحصول على القرض لتمويل حصتها من المشروع الموحد . ويجب أن تحاط المانيا علما بذلك باقرب وقت ممكن ، وقبل أن تسرع وترفض رسميا اعطاء القرض لسوريا وهذا ليس بمستبعد .

ب. ان سوريا قد بدات الدراسات لوضع التصاميم الاولية لمشروعها المنفصل وكذلك العراق. لذلك يجب الإسراع في البت بالموضوع بسرعة حتى يصار إلى إجراء الدراسات للمشروع الموحد ، بدلا من تبذير الأموال على دراسةالمشروعين المنفصلين . والمعلوم أن وفدا سوريا من هيئة مشروع الفرات السوري ستأتي إلى العراق في تشرين الأول لمعرفة احتياجات منطقة الفرات الأسفل في العراق إلى الري . فالافضل البت بالموضوع سياسيا قبل ذلك الوقت حتى يستطيع الفنيون دراسة الأمور الفنية في ضوء ذلك القرار[١].

---

[١] د. ك . و. . ملف وزارة الاصلاح الزراعي رقم ١٤٩ ، و٨، ص ٣٤٣٠ .

[٢] الجماهير ، ١٦٦، ٧ آب ١٩٦٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ١٦٩، ١٠/ آب /١٩٦٣.